دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

كلية الآداب والعلوم
College of Arts and Sciences
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 23 نوفمبر 2021
تاريخ القبـول: 3 فبراير 2022

التَّضْمِينُ النَّحْوِيّ بَينَ صِنَاعَةِ الإِعْرابِ وَأَصَالَةِ الاسْتِعْمَال

فلاح إبراهيم الفهداوي

أستاذ مساعد نحو وصرف، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

fnaseef@qu.edu.qa

ملخص

طغَتْ على التفكير النحويّ منتصفَ القرن الثالث الهجري وما بعده «صِناعةُ الإعراب»، وكان أحدُ مظاهرِ هذهِ الصناعةِ الإعْرابية والتأويل القولَ بـ«التضمين النحوي»؛ فشاع هذا المصطلح في كُتب إعراب القرآن الكريم والحديث الشريف وكُتب النحو واللغة، ويُقابل هذهِ الكثرةَ مِن الاستعمال أنَّا لا نجدُ اتّفاقًا بين النحويين واللغويين القُدامى والمُحدَثين؛ لبيان حدِّ هذا المصطلح على وجهٍ دقيقٍ يُفضي بنا إلى تقعيد تطمئن إليه النفسُ، ويمكن اعتمادُه قاعدةً تُتبع في عموم اللغة.

ولسنا في هذا البحث بِصَدد استعراضِ مَا ورد في البحوث السابقة أو إيراد النصوص التي حُمِلت على «التضمين»، وإنما لنا رأيٌ في «التضمين النحوي» سنبحثه في هذه الدراسة.

وإنَّ مجموعةً من الأسئلة المهمة بها حاجةٌ ماسّة للإجابة عنها، ومن هذه الأسئلة: هل «التضمين النحوي» سماعيٌّ أم قياسيٌّ؟ ومتى يُلجأ إليه؟ أعند الاضطرار وانعدام الحِيلة أم لنا أنْ نلجأَ إليه ونتّكئ عليه متى شِئْنا؟ وإنْ قلنا إنه سماعيٌّ فما حدودُ هذا السماع؟ هل يُتوقف فيه على هذا النحوي دونَ ذاك؟ ولماذا هؤلاء النُّحاة دونَ غيرهم؟ أو نقول: يُتوقف فيه على ما يُثبته النُّحاة في مُدَّةٍ زمنية مُحددة لا تنبغي لأحدٍ مِن النُّحاة بعد هذه المُدَّة؟ ولماذا هذه المُدَّة المُحددة بعينها؟ وما الأساسُ المعتمد لحصر قضية السماع بتلك المدة؟

وإنْ قلنا إنه قياسيٌّ يُتّبع، فما ضوابط هذا القياس؟ وكيف يكون قياسيًّا والنُّحاة يكادُونَ يُجمعون على القول بأنه ضرورة مِن ضرورات التأويل التي لا يُلجأ إليها إلا عند الاضطرار؟

كل هذه الأسئلة بها حاجةٌ إلى إجابة، سنحاول في هذا البحثِ الإجابةَ عنها.

الكلمات المفتاحية: التضمين، النحو، الصِناعة، الإعراب، الاستعمال

للاقتباس: الفهداوي، فلاح. «التَّضْمِينُ النَّحْوِيّ بَينَ صِنَاعَةِ الإِعْرابِ وَأَصَالَةِ الاسْتِعْمَال»، **مجلة أنساق**، المجلد السادس، العدد الأول، 2022

https://doi.org/10.29117/Ansaq.2022.0154

© 2022، الفهداوي، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

كلية الآداب والعلوم
College of Arts and Sciences
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

OPEN ACCESS
Submitted: 23 November 2021
Accepted: 3 February 2022

Grammatical Embedding between the Syntax Industry and the Originality of Use

Falah Ibrahim Al-Fahdawi

Assistant Professor (Grammar and Morphology), Department of Arabic Language, College of Arts and Sciences, Qatar University

fnaseef@qu.edu.qa

Abstract

"The Syntax Industry", dominated on Syntactic thinking in the middle of the third century A.H. and beyond, and one of the manifestations of this syntax and interpretation industry was the "grammatical embedding". This term spread in the books of parsing the Noble Qur'an, the noble hadith, and books of grammar and language. Corresponding to this abundance of use, we do not find an agreement between the ancient and modern grammarians and linguists to clarify the exact limit of this term, which leads us to a reassurance of the soul, and it can be adopted as a rule followed in the language in general.

This research is not meant to reviewing what was mentioned in previous researches, or listing the texts that focused on "embedding", we rather have an opinion on "grammatical embedding" that we will discuss.

Some important questions have to be urgently answered, among which: Is "grammatical embedding" recursive or standard? When is it used? When we are forced and helpless? Do we have to resort to it whenever we want? And if we say that it is recursive what are the limits of this phenomenon? Does it depend on the grammar of specific people? Why these grammarians and not others? Do we say: it depends on what the grammarians prove in a specific period of time that no grammarians should do after this period? Why this specific period? What is the basis for limiting the recursive case to that period? If we say that it is a standard to be followed, then what are the criteria for this measurement? How it can be standard when grammarians are almost saying that it is one of the necessities of interpretation that is not resorted to except when necessary?

In this research, we will try to answer all these questions.

Keywords: Embedding; Grammarian; Industry; Syntax; Originality and use

Cite this article as: Al-Fahdawi, F.I., "Grammatical Embedding between the Syntax Industry and the Originality of Use" *Ansaq Journal*, Vol. 6, Issue 1, 2022

https://doi.org/10.29117/Ansaq.2022.0154

© 2022, Al-Fahdawi, F.I., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مقدمة

طغت على التفكير النحوي منتصفَ القرن الثالث الهجريّ وما بعده «صناعةُ الإعراب» التي تعتمد في كثيرٍ مِن وُجُوهِها على التأويل النحوي الذي أخذَ أَشْكالًا مُتنوعة تَفنَّن النُّحاة في استحداثها؛ مِن أجل المحافظة على الأصول النَّحْويَّة التي وضعها النُّحاة اعتمادًا على الكثير المسموع من فصيح كلام العرب، وكان أحدُ مظاهر هذه الصناعة الإعرابية والتأويل القولَ بـ«التضمين النحوي»؛ فشاع هذا المصطلح في كُتب إعراب القرآن الكريم والحديث الشريف وكتب النحو واللغة، فلا نكادُ نجدُ كِتابًا يُعنى بتفسير القرآن الكريم وإعرابه، أو الحديث الشريف، أو كِتابًا نَحْويًّا قديمًا أو حديثًا إلَّا ونقف فيه على ما اصطُلح عليه بـ«التضمين».

ويُقابل هذه الكثرة من الاستعمال أنَّا لا نجدُ اتفاقًا بين النحويين واللغويين القُدامى والمحدثين؛ لبيان حدِّ هذا المصطلح على وجهٍ دقيقٍ يُفضي بنا إلى أساسٍ وتقعيد تطمئن إليه النفس، ويمكن اعتمادُه قاعدةً تُتَّبع في عموم اللغة، فضلاً عن بيان شروطه وضوابطه.

والبحوثُ التي تناولت هذهِ الظاهرةَ النحويَّةَ في العصرِ الحديثِ ليست قليلةً فقدْ أُفرِدَت للحديث عن هذه الظاهرة كُتبٌ خاصةٌ ومباحث في كُتب النحو، بخِلاف ما كان عليه الأمر عند العلماء القُدامى؛ إذ لم يُفردوا لها بابًا خاصًا في مصنفاتهم فضلًا عن إفراد كُتب فيها على نحو ما فعلوا في موضوع «نيابة الحروف بعضها عن بعض»[1]، ولسنا في هذا البحث بصدد استعراض ما ورد في البحوث السابقة أو إيراد النصوص التي حُمِلت على «التضمين»، وإنما لنا رأيٌ في التضمين سنبحثه في هذه الورقات.

1. أسئلة «التضمين النحوي»

لا يخفى أنَّ النَّحْوَ العربيّ قائمٌ على أُصول، ومن هذه الأصول: «السَّماع» و«القِياس»، وحينما نتحدث عن «التضمين النحوي» وقضية تأصيله في النحو العربي فإنَّ مجموعةً من الأسئلة المهمة تفرض نفسها، وبها حاجةٌ ماسّة للإجابة عنها، ومن هذه الأسئلة: هل «التضمين النحوي» سماعيٌّ أم قياسيٌّ؟ وهل الأمر متفقٌ عليه عند جميع علماء النحو أم يمكن أنْ يكون سلاحًا ذا حدّين فيكون موضعَ أَخْذٍ وردٍّ بينهم؟ ومتى يُلجأ إليه؟ أعند الاضطرار وانعدام الحِيلة أم لنا أنْ نلجأَ إليه ونتّكئ عليه متى شِئْنَا؟

1 - جُلُّ مَنْ تناول «التضمين» بالحديث ركَّز على شرح معناه وذكر تطبيقاته، ولم يتعرض لأصل الفكرة، ومِن هذه الكُتب والبحوث:
- **تحقيق التضمين**، ابن كمال باشا (ت: 940هـ).
- **الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين**، محمود شكري الآلوسي، مخطوط.
- **التضمين في ضوء الدراسة النحوية**، محمد أحمد عبد الرحمن، ماجستير، الكويت، 1977م.
- **حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر**، أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، 1981م.
- **(التضمين)**، بحثٌ للأستاذ عبَّاس حسن، في ضمن كتابه **(النحو الوافي)**.
- **(التضمين)**، بحثٌ للأستاذ عبَّاس العزاوي، في ضمن كتابه **(تاريخ الأدب العربي في العراق)**، 2/ 165.
- بحث للأستاذ إبراهيم السامرائي في ضمن كتابه: **(النحو العربي نقد وبناء)**.
- بحث للأستاذ فاضل السامرائي، في ضمن كتابه **(معاني النحو)**: 3/ 12.
- **التضمين النحوي في القرآن الكريم**، للدكتور محمد نديم فاضل، دار الزمان في المدينة المنورة، ط1، 2005م، وهو من أوسع الكتب التي تناولت الحديث عن «التضمين النحوي» وتطبيقاته في القرآن الكريم.

فإنْ قُلنا إنه سماعيٌّ على نحو ما ذهب إليه كثيرٌ من النُّحاة المعتبرين، فما حدود هذا السماع؟ هل يُتوقف فيه على هذا النحوي دون ذاك؟ ولماذا هؤلاء النحاة دون غيرهم؟ أم نقول: التضمين النحوي يُتوقف فيه على ما يُثبته النُّحاة في مُدَّة زمنية مُحددة لا تنبغي لأحدٍ غيرِهم مِنْ النُّحاة بعد هذه المُدة؟ ولماذا هذه المُدة المُحددة بعينها؟ وما الأَسَاس المعتمد لحصر قضية السماع بتلك المدة؟

وإنْ قُلنا إنه قياسيٌّ يُتّبع، فما ضوابط هذا القياس؟ ولِمَ هذا الاضطراب الكبير الذي نجده عند النحويين في تطبيقاتهم مع النصوص؟ وكيف يكون قياسيًّا والنُّحاة يكادون يُجمعون على القول بأنه ضرورة من ضرورات التأويل التي لا يُلجأُ إليها إلا عند الاضطرار؟ علمًا بأنَّ كثيرًا من النُّحاة المعتبرين لا يرون القول بقياسيَّة «التضمين النحوي»، فالقضية ليست محلّ إجماع.

وقد ترتّب على اختلاف النُّحاة في إقرار التضمين وشروطه وضوابطه اختلافهم في تطبيقاتهم وطريقة تعاملهم مع النصوص الفصيحة وهي ليست قليلة، فالذين يقولون بـإقرار «التضمين» وقياسيته توسَّعت عندهم دائرة التضمين سِعة مُفرطة؛ إذ أخرجته عن حدِّ الضرورة التي يكادون يجمعون عليها إلى ما يُمكن أن نُسمِّيه بترف «الصناعة النحوية والإعرابية»، والرغبة بالتوسُّع في تعدُّد الوجوه الإعرابية بغض النظر عن المعاني التي تترتب على هذه الوجوه الإعرابية المتعددة، وبغض النظر عن الأصل الذي من أجله لجئوا للقول بـ«التضمين»، مما ترتب عليه اتِّساع دائرةِ التأويل الذي هو في الأصل رُخصة لا يُلجأ إليها إلَّا عند الضرورة مع وجود القرائن التي تستدعي صرف الكلام عن ظاهره إلى التأويل وانعدام البدائل التي يمكن معها حَمْلُ الكلام على ظاهره.

وأما الذين لا يقولون بإقرار «التضمين» فيلجؤون إلى القول بنيابة الحروف بعضها عن بعض، وليس ما لجئوا إليه ببعيد عمّا فرُّوا منه؛ إذ الحروف معانيها في غيرها وليست في أنفسها، وكيف لحرف معناه في غيره أنْ ينوب عن حرفٍ آخر معناه في غيره أيضًا؟

وما كان هذا الخلافُ ليكونَ بين النُّحاة لولا غيابُ الحَكَمِ الفصلِ الذي يُمكن الرجوعُ إليه في تحديد معاني الألفاظ –ولا سيما الأفعال منها المتعدية واللازمة؛ إذ جُلُّ الخلاف يدور عليها – المستعملة في سياقاتها والحروف التي تتوصل بها تلك الأفعال إلى ما بعدها، فيُحكم عليها من خِلال استعمال العرب لها.

لا شكَّ أنَّ كل هذه التساؤلات بها حاجةٌ ماسّة إلى أجوبة شافية تُخرجنا من دائرة الاضطراب الذي لا تُخطئه العين عند النُّحاة في تطبيقاتهم سواء أكان في إعرابهم للقرآن الكريم والحديث الشريف، أم في توجيهاتهم للنصوص الفصيحة الواردة في شعر العرب ونثرهم.

2. «التضمين النحوي» لغة واصطلاحًا

1.2. التضمين لغة

قال أحمد بن فارس: «هو جَعْلُ الشَّيءِ في شيءٍ يحويه، مِن ذلك قولُهم: ضمَّنتُ الشيءَ، إذا جعلته في وعائه». (3/ 372)، وقال الزمخشري: «ومن المجاز: ضمن الوعاء الشيء وتضمنه، وضمنته إياه، وهو في ضمنه، يُقال: ضمن

القبر الميت، وضمن كتابه وكلامه معنى حسنًا، وهذا في ضمن كتابه وفي مضمونه ومضامينه»، (الكشاف 1/ 279)، وجاء في لسان العرب: «وضَمَّنَ الشيءَ أَوْدَعه إياه كما تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ وقد تضَمَّنه هو، وكلُ شيءٍ جعلتَه في وعاءٍ فقد ضمَّنتَه» (ابن منظور 13/ 257).

2.2. التضمين اصطلاحًا

عرّف الرّماني (ت: 384هـ) التضمين بقوله: «تضمينُ الكلام هو حصولُ معنى فيه من غير ذِكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه». (95).

وقال ابن جِنّي (ت: 392هـ) في تعريفه: «اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإنَّ العربَ قد تتسع فتُوقع أحدَ الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جِيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه» (2/ 308). (عباس حسن 2/ 463).

وقال عن كثرته: «ووجدت في اللُّغة مِن هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكادُ يُحاط به، ولعلَّه لو جُمع أكثرُه لا جميعُه لجاءَ كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه فإذا مرّ بك شيءٌ منه فتقبَّله وائنس به، فإنّه فصلٌ من العربية لطيفٌ حسنٌ يدعو إلى الأُنس بها والفقاهة فيها، وفيه أيضًا موضعٌ يشهد على مَن أنكر أنْ يكون في اللغة لفظانِ بمعنًى واحد، ألا ترى أنه لمّا كان: رفث بالمرأة في معنى: أفضى إليها جاز أنْ يَتْبع الرّفث الحرف الذي بابه الإفضاء، وهو (إلى)» (2/ 310)، وقد ذكر عباس العزاوي أنَّ المرحوم مصطفى صادق الرافعي عدَّ منه عشرة آلاف كلمة (2/ 166).

وقال الزمخشري عن فائدته عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: 28]: «وإنّما عُدِّي (تعدُ) بـ(عن)؛ لتضمُّن (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك: نبت عنه عينه وعلت عنه عينه إذا اقتحمته، ولم تعْلَقْ به، فإنْ قُلتَ: أيُّ غرضٍ من هذا التضمين؟ وهَلَّا قِيل: ولا تَعْدُهم عيناك أو لا تَعْلُ عيناك عنهم؟ قلتُ: الغرضُ فيه إعطاءُ مجموعِ معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنًى فذٍّ، ألاّ ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرها، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: 2]؛ أي: ولا تضمّوها إليها آكلين لها» (الكشاف 2/ 388)،).

وعرّفه الزركشي (ت: 794هـ) بقوله: «هو إعطاء الشيء معنى الشيء» (3/ 338).

وتحدث ابن هشام (ت: 671هـ) عن فائدته أيضًا، فقال: «وفائدة التضمين أنْ يُدلَّ بكلمةٍ واحدة على معنى كلمتين، يدلك على ذلك أسماءُ الشرط والاستفهام» (مغني اللبيب: 687).

وقال في موضع آخر عند حديثه عن الأمور الكُليَّة التي يتخرَّج عليها مالا ينحصر من الصور: «القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضمينًا، وفائدته: أنْ تؤدِّي كلمةٌ مُؤدَّى كلمتين» (897).

وعرَّفه مجمع اللغة العربية في القاهرة بـ«أنْ يُؤدِّيَ فعلٌ أو ما في معناه في التعبير مُؤدَّى فعلٍ آخر أو ما في معناه، فيُعطَى حكمَه في التعدية واللزوم» (حسن 2/ 463).

وربّما أطلق علماء اللغة ألفاظًا أُخرى يُراد منها ما يُراد من لفظة «التضمين» مثل: «الحَمْل»، و«التقدير»، و«التأويل»، و«الإشراب»، و«التوجيه»، وكلُّ هذه الألفاظ هي مرادفات لكلمة «التأويل».

وقد استنبط بعض العلماء من تعريفات علماء النحو واللغة لـ«لتضمين» أنه من المجاز المرسل؛ لأنه من قَبِيل استعمال اللفظ في غير ما وُضع له لعلاقة بينهما وقرينة (حسن 2/ 565؛ الدرويش 3/ 306).

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنه من قَبِيل الجمع بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى المحذوف بالقرينة، وهذا القول يُنسب إلى مَن يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز (حسن 2/ 565؛ فاضل 1/ 97).

ولتوضيح هذه التعريفات والمراد منها سنضرب ثلاثة أمثلة متنوعة لنصوص من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر العرب، حُملت على «التضمين النحوي»؛ لنستغني بها عن الإكثار من ذكر تطبيقاته وأمثلته؛ لأننا كما أسفلنا ليس قصدنا من هذا البحث إيراد كل التطبيقات ومناقشتها وإنما القصد مناقشة أصل فكرة القول بالتضمين.

فممّا حُمل على ذلك من القرآن الكريم ما قال الزمخشري في توجيه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: 79]؛ إذ قال: «﴿مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ نصب على الظرف أي: عسى أن يبعثك يوم القيامة فيُقيمك مقامًا محمودًا، أو ضمِّن (يبعثك) معنى (يقيمك)، ويجوز أن يكون حالاً بمعنى أن يبعثك ذا مقام محمود» (الكشاف 2/ 372).

ونلاحظ في توجيه الزمخشري للآية الكريمة أنه ذكر لها ثلاثة أوجه، أحدها قائم على التضمين، ولا يخفى أنَّ القول بتعدُّد الوُجُوه الإعرابية مناقض ومبطل لحدّ «الضرورة» التي يشترطها النحاة للصيرورة إلى القول بالتضمين الذي هو وجه من وُجُوه التأويل الذي هو أيضًا لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة، وما كان ذاك من الزمخشري وغيره في مثل هذه التوجيهات إلا لغلبة صِناعة الإعراب والنحو على تفكيرهم النحوي.

ومما حُمل على ذلك من الحديث الشريف قول رسول الله ﷺ: «إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غير أهله فانتظر الساعة» (البخاري 1/ 23).

قال القاضي عياض في بيان معنى الحديث: «قوله: «إذا وُسّد الأمر إلى غير أهله»، كذا لكافة الرواة؛ أي أُسند وجُعل لهم وقلدوه، يعني الإمارة» (2/ 294)، وقال ابن الأثير في توجيه الحديث: «(إلى) هُنا بمعنى اللام، أو ضُمِّن (وُسَّدَ) معنى (أُسند)» (5/ 183)، وقال الكرماني: «كان حقُّه أنْ يُقال: لغير أهله، فأتى بكلمة (إلى) لتدلَّ على تضمن معنى الإسناد» (1/ 156)، وقال ابن منظور: «وُسِّدَ؛ أي: أُسند وجُعل في غير أهله، يعني إذا سُوِّد وشُرِّف غير المستحق للسيادة والشرف، وتكون (إلى) بمعنى اللام» (9/ 296).

ونلاحظ هُنا أيضًا تكلُّف شُرّاح الحديث توجيه الحديث وَفق صِناعة الإعراب التي دأب عليها النحاة، فذكروا كلتا الطريقتين التي افترق فيهما النُّحاة، وهما: الحَمل على تضمين الأفعال أو الحمل على نيابة الحروف، وما كان أغنى النحاة وشُرَّاح الحديث عن هذا الجدل؛ إذ كان يكفيهم القول: إنَّ الفعلَ (أُسند) يتعدّى بـ(إلى) كما يتعدّى بـ(اللام)، ودليل ذلك الحديث الصحيح نفسه وغيره ما ورد من نصوصٍ فصيحة، ولا داعي لتضمين (وُسّد) معنى (أُسند) أو نيابة (إلى) عن (اللام).

ومما حُمل على ذلك من أشعار العرب قول الشاعر[2]:

إذا رَضِيَتْ عليّ بنو تميمٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاها

فقد قال ابن عصفور (ت: 669هـ) في حديثه عن معاني (على): «وزعم بعضُ النحويين أنّها تكون بمعنى (عن)»، واستدلّ على ذلك بالبيت السابق، ثم أردف قائلًا: «وهذا عندنا إنّما جاز؛ لأنَّ (الرِّضا) عُطف على المرضي عنه، فكأنّه عطفت علي، وقد يتخرّج ذلك على ما خرّجه عليه الكسائي مِنْ أنَّ (الرضا) ضد (السَّخط) فأجري لذلك مجراه؛ لأنّ الشَّيءَ يجري مجرى نقيضِه كما يجري مجرى نظيره، فكما يُقال: سَخط عليه فكذلك يجوز أنْ يُقال: رضي عليه، وإنّما كان هذا أولى مِن جعل (على) بمعنى (عن)؛ لأنّ التصرُّف في الأفعال أولى من التصرّف في الحروف، وأيضًا فإنّ الفعل إذا عُدِّي خِلاف تعدِّيه الذي له في الأصل كان لذلك مُسوِّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى، أو نقيضه وليس لجعل الحرف بمعنًى آخر مسوّغ» (ابن عصفور 1/ 510)، ويبدو أنَّ ابنَ عصفورٍ قد أخذ هذا الكلام من ابن جِنِّي (2/ 313).

ونلاحظ هُنا أيضًا اعتمادَ ابنِ عصفورٍ في توجيه البيت طُرقَ الصناعة الإعرابية السالفةَ الذكر نفسها مُضيفًا إليها وجهين آخرين هما: حمل النظير (رضي) على النظير (عطف)، أو حمل النقيض (رضي) على نقيضه (سخط) في التَّعدّي، وهذا القول يستلزم معرفة السابق منهما في الاستعمال؛ إذ المحمول لا بدَّ أنْ يكون لاحقًا للمحمول عليه؛ ليُصار إلى هذا التوجيه ولا قائلَ بذلك من المتقدمين؛ إذ لا يُعرف أيُّ الاستعمالين أسبق في الظهور، وحتى لو عُرف السابق منهما فذلك لا يصلح أنْ يكون دليلًا على وجوب الحمل؛ إذ كلا الاستعمالين واردان عن العرب ولا ضرورة تدعو لحَمل أحدهما على الآخر، وإنما يُقرُّ كلا الاستعمالين في سياقه وبابه، ولا حاجة لضرورة التأويل بالحمل على التضمين أو حمل النظير على النظير أو حمل النقيض على النقيض.

3. مفهوم التضمين النحوي

مِنْ خِلال استقراء استعمال مُصْطَلح «التضمين النحوي» وتطبيقاته في كُتب التفسير وإعراب الحديث الشريف والنحو وغيرها، نستطيع أنْ نخرج بتصوُّر يمكننا أنْ نقول فيه: إنَّ النُّحاة إنما كانوا يلجؤون إلى القول بـ(التضمين) عند الشعور بالخطأ في الاستعمال أو – إنْ شِئْنا القول – عندما تصطدم قواعدهم وقوانينهم التي استنبطوها من الكثير المستعمل من كلام العرب بنصوص فصيحة لم تأتِ على الكثير المستعمل من كلامهم، والتي لا سبيلَ إلى توجيهها؛ لكي تسلم عندهم القاعدة التي عدّوها أصلًا لا ينبغي الخروج عليه إلَّا بالقول بـ(التضمين)، ولو كان النصُّ قرآنا يُتلى أو كان أفصحَ ما فاه به لسانٌ عربيٌّ، وقد أشار إلى هذه القضية مصطفى جواد – رحمه الله – فوضع اليدَ فيها على الجَرح؛ إذ قال: «والاحتجاج بـ(التضمين) عند الشعور بالخطأ، هو حُجة المخطئ المقوِّية، لا حُجةَ الفصيح القويَّة» (جواد، 121).

2 - هو القحيف بن سليم العقيلي، ينظر في تخريج البيت (الخصائص 2/ 311).

4. التضمين النحوي والسماع

كانت طريقة النُّحاة واللغويين الأوائل في تقعيد اللغة وتقنينها هي سماعُ اللغة من أفواه الناطقين بها سواء أكان قرآنًا أم حديثًا شريفًا أم شعرًا أم نثرًا، ثم النظر في هذا المسموع واستنباط قواعد تركيبه، وقد رافقت هذه العمليةَ عمليةُ جمع ألفاظ اللغة وتحديد معانيها في سياقاتها المختلفة، فقام عبقريُّ هذه الأمة وأستاذُ نحوها وصرفها وعروضها الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ) بوضع معجم «**العين**» بطريقة رياضية استطاع من خلالها إحصاء ألفاظ اللغة، وتمييز مستعملها من مهملها بوقتٍ مبكِّرٍ جدًا، ربما ليس له نظير في بقية اللغات، ثُمَّ تَبِعَته بعد ذلك مجموعة من المعاجم مع اختلاف في الغرض مِنْ جمع اللغة وطريقة تبويبها؛ مما أضاف معرفة جديدة شملت جوانب عِدَّة مكملة لعملية الجمع والتقعيد، وقد هذا أدَّى بمجمله إلى إثراء العربية من جميع الجهات؛ فتنوعت مخرجات الجمع والتقعيد تَبْعًا للأغراض التي كانت من أجلها.

وكان مما تضمَّنته هذه المعاجمُ بيانُها الأفعالَ المتعديةَ واللازمةَ، وبيان الأفعال التي تتعدى بأكثرَ مِن حرفٍ كما بينت المعاني التي تفضي إليها هذه الأفعال عِند تغيُّر الحرف المستعمل معها من خلال سياقاتها.

وكان أصحاب المعاجم عندما يريدون أنْ يشرحوا مُفردةً ما يقولون: إنها تدل على معنى كذا إذا ما تعدّت بحرف كذا، وتكون بمعنى كذا إذا ما تعدّت بحرف آخر وهكذا دواليك، ويسردون لها النصوص من القرآن الكريم، وشعر العرب وغيره فتتعدد معاني اللفظة الواحدة حسب سياقات الكلام وما ورد فيه من قرائن، وذلك كله دون أنْ يقولوا: إنها محمولة على التضمين، مثال ذلك الفعل «رغب» يتعدّى بـ«في» فيقولون «رغب فيه» فيكون بمعنى: اهتم به وأحاطه بعنايته، ويتعدى بـ«عن» فيقولون «رغب عنه» ويكون بمعنى: زهد بالشيء وانصرف عنه (الزمخشري، أساس البلاغة 1/ 364)، ومثل ذلك الفعل «دعا» يتعدّى بـ«اللام» ويتعدّى بـ«إلى»، ومثل ذلك الفعل «ضرب» فهو يتعدى بنفسه وبـ«في» و«اللام» (أساس البلاغة 1/ 577).

والزمخشري وأمثاله يحملون ذلك كله على باب التجوُّز في الاستعمال أو على المجاز ولا يقولون: إنه محمول على التضمين النحوي، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا[3].

ولا ريبَ أنَّ الاحتكام إلى المعاجم لتحديد معاني الأفعال سيُضيِّق دائرة التضمين على أقل تقدير، وتُصبح المسافة بين مَن يقول به ومَن لا يقول به قريبةً، وممّا يترتب على ذلك أيضًا أنَّ دائرةَ التأويل ستُضيَّق، ونصير إلى حالٍ نستطيع أنْ نتعامل فيها مع النصوص وَفق الاستعمال العربيّ، وليس وَفق ما يراه النحويُّ الفلانيّ أو الفلانيّ، ولا يُتخذُ التضمينُ مطيّةً؛ لإخراج اللغة عمّا وُضعت له، وكذلك لا يكون موضع خِلاف وأخذ وردّ بين النُّحاة على نحو ما كان من أبي حيان في ردّه كثيرًا من وُجُوه الإعراب التي اعتمد فيها الزمخشري وغيرُه على القول بـ«التضمين النحو» لتوجيهها، فردّها أبو حيان بحُجة أنَّ التضمين النحوي لا ينقاس (أبو حيان، البحر المحيط 1/ 628؛ 2/ 149؛ 4/ 513؛ 7/ 166).

3 - للوقوف على جُملة وافرة من هذه الأفعال يُنظر كتاب (**المتقن/ معجم تعدي الأفعال في اللغة العربية**) لأنطوان قيقانو؛ حيث أورد في هذا المعجم (5000) فعلٍ متعدٍ بأحرُف الجرّ مع شروحاتها ومترادفاتها.

وما مِنْ شكٍّ في أنَّ كثيرًا مِن الأفعال التي حُمِلت على التضمين النحوي راجعةٌ في تحديد معناها إلى السِّياق؛ إذ السِّياق هو الذي يُحدِّد المعنى المراد من الكلمة، ويكون المعنى متبادرًا إلى الذهن من خِلال السِّياق، ولو اعتُمدت هذه الطريقة للقول بـ«التضمين النحوي» لحُملت أكثر ألفاظ اللغة عليه[4]، وليس ذلك بمراد ولا معقول.

ومن أجل البتِّ في هذه القضية وتحديد حدودها، وضوابطها في الاستعمال العربي على وجه الحصر والدقة في الاستعمال الفصيح الذي اتفقت عليه عصور الاستشهاد باللغة، نرى أنَّ خير ما يُحتكم إليه في ذلك هو نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف؛ إذ يجب أنْ تكون هذه المصادر هي الأصل الأول الذي ينبغي الاحتكام إليه، فالقرآن الكريم نصٌّ مُقدَّس منزَّلٌ مِن عند الله عز وجل، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، رُوي بطريقِ التواتر في هذه الأمة، وكان هذا ممّا اختصَّت به هذه الأمة؛ إذ لم يُعرف عن أمَّةٍ مِن الأمم غير العرب أنها اعتمدت اتصال السَّنَد وصحته في نقل أخبارها ولغتها، وقد شَهِد المشركون بذلك مع كفرهم به، وكذلك الحديث الشريف فهو بمجمله وحيٌ جاء على لسان نبيٍّ معصومٍ صادقٍ أمينٍ، هو أفصحُ العرب وأبلغُها، وقد رُوي حديثُه مُسندًا يرويه ثِقةٌ عن ثِقةٍ حتى وقت التدوين.

ثُمَّ تأتي بالدرجة الثانية المعاجم العربية التي وضعها علماءُ اللُّغة في وقتٍ مُبكرٍ؛ إذ بدأت مُنْذُ زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم الفارابي ثم أحمد بن فارس ثم الزمخشري ، ولا سيما المعاجم التي كان لها عنايةٌ خاصة في تتبُّع معاني الألفاظ في سياقاتها.

وليس بين أيدينا أدقُّ وأوضحُ من المعاجم ما نستطيع الاحتكام إليه والتعويل عليه في ذلك، ولا سيَّما بعد انقضاء عصور الاستشهاد، فهي زعيمةٌ بتحديد معنى كلِّ لَفظة وَفق الاستعمال الذي استعملته العربُ في سياقاتها المتعددة من فصيح الكلام.

وتدخل بذلك وتتممه المباحث الأصولية التي تَطرّق لها علماءُ أصول الفقه في دراستهم لدلالة ألفاظ مصادر التشريع «القرآن الكريم والحديث الشريف»؛ إذ وقفوا عند مقارنتهم بين الأفعال التي تتعدى بحروف متعددة على معانٍ دقيقة لم يتفطن إليها النحاة.

5. التضمين النحوي واللهجات العربية

شكَّلت لهجاتُ العرب ولغاتُهم جزءًا مهمًا من المادة اللغوية والنحوية، وهذا أمر بدهي لم يكن منه بدٌّ أفضى إليه المنهج الوصفي الاستقرائي الذي اتبعه علماء العربية الأوائل في جمع اللغة من القبائل المختلفة وتقعيد قواعدها وتقنينها، فاللغة الأدبية العامة هي مجموع تلك اللهجات، واللغات التي تكلَّم بها العرب سواء أكان ذلك على المستوى النحوي أم الصرفي أم على مستوى دلالة الألفاظ والمعاني، وكثيرًا ما تُشير كُتب النحو واللغة إلى هذه اللهجات منسوبة إلى قبائلها.

4 - وربما كان هذا السبب الذي دعا ابنَ جِنِّي للقول «ووجدتُ في اللُّغة مِن هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحُاط به، ولعلَّه لو جُمِع أكثرُه لا جميعُه لجاءَ كِتابًا ضخمًا» (ابن جني 2/ 312)، وللعَلاقة الملحوظة بين «التضمين النحوي» و«المجاز» ذهب ابنُ جِنِّي للقول: إنَّ أكثر اللغة مجاز.

وكان لاختلافُ اللهجات العربية نصيب وسبب في توسّع دائرة «التضمين النحوي»، فربما استُعمل لفظٌ ما بمعنى مُحدد عند قبيلة، واللفظ نفسُه مستعملٌ عند قبيلةٍ أُخرى بمعنى آخر، ثم يُدرجُ الأمرُ عند النحويين واللغويين على أنه مِن التضمين واستعمال اللفظ في أكثر مِن معنى، وقد بَوَّب السيوطي (ت: 911هـ) في كتابه: «الإتقان في علوم القرآن» بابًا أسماه: «فيما وقع فيه بغير لغة الحِجاز»، وبابًا آخر في: «ما جاء في القرآن من غير لُغات العرب» (1/ 389)، أورد فيه طائفةً غير قليلة من الألفاظ التي اختلفت دلالتُها بين لُغات العرب، وقد حُمِل بعض ما أورده في هذا الباب من قِبَل بعض المفسرين والمعربين على التضمين، وقد فعل السيوطي مثل ذلك في كتابه: «معترك الأقران في إعجاز القرآن» (1/ 147)، وما بعدها في باب «الوجه الثالث عشر من وجوه إعجازه احتواؤه على جميع لغات العرب، وبلغة غيرهم من الفرس والروم والحبشة وغيرهم».

ومن الأمثلة على ذلك ما يذكره المفسرون والنحاة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: 31]، فقد جاء في كتاب «معاني القرآن» للفراء (ت: 207هـ) قوله: «فكان... العِلْمُ مضمرًا، كما تَقُولُ فِي الكلام: قد يئست منك ألا تفلح علمًا كأنك قلت: علمته علما، وقال الْكَلْبِيِّ عَن أَبِي صالِح عَن ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (ييأس) فِي معنى يعلم لغة للنَخَع» (الفراء 2/ 63)، وجاء في كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيد (ت: 209هـ) في تأويل الآية نفسها قوله: «مجازه: ألم يعلم ويتبين» (أبو عبيدة، 332).

وقال ابن قتيبة (ت: 276هـ): «و(يئست) بمعنى: (علمت)؛ لأنّ في علمك الشيء وتيقّنك له يأسك من غيره، قال لبيد (ديوانه 311):

حتّى إذا يئِس الرُّماةُ فأرسلوا غضفا دواجن قافلًا أعصامها

أي: علموا ما ظهر لهم فيئسوا من غيره.

وقال آخر:

أقولُ لهم بالشّعب إذ يَأْسِرُونني أَلَم تَيْأَسوا أَنِّي ابنُ فارس زهدم»

(ابن قتيبة 1/ 121).

فالمفسرون والنُّحاة أَوّلوا الآية على أنَّ «يئس» تضمن معنى «علم»، وهي لغةٌ لبني مالك والنخع وهوازن (ابن هشام، شرح قطر الندى 64).

وإذا كان اختلافُ اللغات يُبطل التأويلَ في المسائل النحوية، فمن باب أولى إبطاله في المسائل اللغوية والمعنوية؛ لأن دائرة المعاني أوسعُ من دائرة التراكيب النحوية، ومعلومٌ أنَّ التضمينَ بابٌ من أبواب التأويل، وهو بابٌ مُشتركٌ بين النحو واللغة من جِهة دلالته على المعنى وجِهة تعديه بالحرف؛ لذا كان لِزامًا إخراجُ كلِّ ما كان سبيلُه اختلافَ اللُّغات من دائرة التضمين، وفي هذا يقول أبو حيّان الأندلسي (ت: 745هـ) فيما نقل عنه السيوطي من كتابه: (شرح التسهيل): «التأويل إنّما يُسوَّغ إذا كانت الجادَّة على شيءٍ، ثم جاء شيءٌ يخالف الجادَّة فيُتأوَّل، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلَّا بها فلا تأويل» (السيوطي: الاقتراح 8).

فهذا نصّ صريح من أبي حيان في أنّ اللغات «اللهجات» لا تحتمل التأويل من حيث العموم، وكل ما كان لغة قوم اعتبِر؛ لأنها الأصل عندهم، وإنْ كان غيرهم يتكلَّم بخلافها، ولكل قومٍ لغتُهم ولسانُهم، وليس من الصواب أنْ نتأوّلَ لغةَ قومٍ لحساب قوم آخرين.

6. التضمين النحوي واللغات الأخرى

ليس بمُستغرَب أنْ تشترك اللغاتُ الإنسانية ببعض الظواهر اللُّغوية، فهي ترجع إلى فِطرة لُغويةٍ واحدة أودعها الله عزّ وجل في الإنسان، وإنَّ ظاهرة تعدِّي الفعل بأكثر من حرف، وتغيُّر دلالته الأصلية إلى دلالة أُخرى، حسب الحرف المستعمل معه، ليست حِكرًا على العربية؛ إذ هي ظاهرة موجودة في غير العربية من اللغات الحَيَّة، مثل: اللغة الإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات، ولو ألقينا نظرة في معاجم اللغة الإنجليزية حول طريقة استعمال الأفعال مع الحروف لوقفنا على الشيء الكثير من ذلك، وقد اصطلح على تسمية هذه الظاهرة بـ(Phrasal Verbs) ويَعْنُون به: تغيُّر المعنى الأصلي للفعل بتغيُّر الأداة المستعلمة معه، فمثلًا الفعل (look) يختلف معناه حينما تكون معه الأداة (look for) أو حينما تكون معه الأداة (look at) أو (look to)، وكذلك الفعل (carry) يختلف معناه حينما تكون معه أداة نحو (carry on)، وكذلك الفعل (find) حينما يكون وَحده يختلف معناه عنه حينما تكون معه أداة نحو (find out).

ومثل ذلك يُقال عن اللغة الفرنسية، فمثلا الفعل (venir) الذي يعني في صيغته الأولية: جاء أو حضر، يختلف معناه باختلاف حرف الجرّ اللاحق له، فإذا لحقه حرف الجر (à) وتبعه اسمٌ دلّ على الانتهاء من شيء أو إتمامه مثل: (je viens au bout de l'histoire) (وصلتُ إلى نهاية الحكاية)، أمّا إذا تَبِعه فعلٌ بالصيغة المصدرية صار معناه: حدث فجأةً، مثل: (s'il venait à mourir ?) (ماذا لو أنه مات فجأة؟)، وإذا تَبِعه حرفُ الجر (de) مَتْلُوًّا باسمٍ دلَّ على أصل المتحدث مثل: (je viens d'Iraq) (أصْلي من العراق)، وإذا تَبِعَه مَتْلُوًّا بفعل بالصيغة المصدرية دلَّ على إنجاز العمل توًّا، مثل: (je viens de lui parler) (حدّثتُه للتوِّ)، كما أنَّ له استعمالات أُخرى مع حروف الجر الأخرى (قاموس لاروس باللغة الفرنسية https: //www.larousse.fr/dictionnaires/francais/venir/81409).

ولا يُستبعد أن يكون الأمرُ نفسُه في كثير من اللغة الحية، ولستُ أدري إذا ما انتبه أصحابُ تلك اللغات إلى هذه الظاهرة فعدّوها «تضمينًا» أو «مجازًا» أو مصطلحًا آخر.

وإذا كانت هذه الظاهرة اللغوية موجودةً في اللغات الأجنبية التي تنتمي إلى عائلات لُغوية أُخرى بعيدة عن العربية، فمن باب أولى أنْ تكون هذه الظاهرة موجودة في أخوات العربية من اللغات الجزيرية «السامية» كاللغة الأكادية والآشورية والبابلية والآرامية والعبرانية والسريانية، شأنُ هذه الظاهرة في ذلك شأنُ كثير من الظواهر والخصائص اللغوية التي تشترك فيها هذه اللغات، التي يكاد يتفق عليها الباحثون[5].

5 - يُنظر في ذلك عمر صابر عبد الجليل، **حروف الجر في العربية: دراسة نحوية في ضوء علم اللغات السامية المقارن**.

7. تضمين الأفعال ونيابة الحروف

اقتضت سيطرةُ قواعد «صِناعة الإعراب» على التفكير النحوي لدى أكثر النحاة إلى وقوع خِلاف بينهم في طُرق توجيه النصوص التي قِيل عنها إنّها من «التضمين النحوي»، فتجاذَبَ هذه الظاهرةَ اللغويةَ مصطلحان نحويان يعكسان الخلاف الصوري الذي فرضته «صِناعةُ الإعراب» بعيدًا عن الاستعمال العربيّ، وهذان المصطلحان هما: «تضمين الأفعال» و«نيابة الحروف بعضها عن بعض»، فذهب قسمٌ من النُّحاة إلى أنَّ القول بـ«تضمين الأفعال» أَولى من القول بـ«نيابة الحروف» وحُجَّتُهم في ذلك أنَّ التوسُّع والإعمال في الأفعال أقوى وأكثر منه في الحروف، في حِين ذهب قسمٌ آخر إلى ضد ذلك، ومنهم مَن جمع بين الأمرين، فتارةً يُوجِّه النصوص على نيابة الحروف، وتارةً أُخرى يُوجِهها على تضمين الأفعال، وهذا ما كان عليه أكثرُ علماء التفسير والنحو؛ إذ يُوردون الوُجُوه المحتملة من هذا وذاك على النص الواحد دون الإشارة إلى الأولى منهما، وللقارئ أن يأخذ بأيّهما شاء، ومنهم أبو حيان في كثير من مواضع تفسيره.

وممن تعرَّض لهذه المسألة الرضي الاستراباذي (ت: 686هـ)؛ إذ قال: «واعلم أنّه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أُخرى، أو زيادته: أنْ يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضمَّن فعله المُعدَّى به معنًى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا نقول: إنّ (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾ [المطففين: 2]، بل يُضمن (اكتالوا) معنى (تحكموا) في الاكتيال وتسلّطوا» (الاستراباذي 4/ 329).

وقال الزركشي: (واختلفوا أيهما أولى؟ فذهب أهل اللّغة وجماعة من النحويين إلى أنَّ التوسُّع في الحرف وأنّه واقع موقع غيره من الحروف أولى، وذهب المحققون إلى أنّ التوسُّع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى؛ لتضمُّنه معنى ما يتعدّى بذلك الحرف أولى؛ لأنّ التوسع في الأفعال أكثر) (الزركشي 3/ 338).

وذكر الزركشي أنَّ التضمين يشمل أنواع الكلِم الثلاثة فقال: «وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف؛ فأمّا الأسماء: فهو أن تُضمِّن اسمًا معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعًا، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [الأعراف: 105][6]، ضُمِّن (حقيق) معنى (حريص)؛ ليفيد أنّه محقوق يقول الحق وحريص عليه. وأمّا الأفعال: فهو أن تُضمِّن فعلًا معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعًا، وذلك بأن يكون الفعل يتعدّى بحرف، فيأتي متعديًّا بحرف آخر ليس من عادته التعدِّي به، فيُحتاج إمّا إلى تأويله أو تأويل الفعل؛ ليصحَّ تعدِّيه به» (الزركشي 3/ 338).

وردَّ القاضي ابن العربي على مَن ذهب من النحويين إلى القول بنيابة الحروف واتهمهم بالجهالة؛ إذ قال: «وكذلك عادة العرب أنْ تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال، وجهلت النحوية هذا فقال كثير منهم: إنَّ حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأقيس، ولجُّوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال» (ابن العربي 1/ 243؛ ابْن قَيِّم الجَوْزِيَّةِ 2/ 21).

6 - وذلك على لسان موسى عليه السلام في محاججته لبني إسرائيل.

ونخلص مما مرَّ من أقوال النُّحاة إلى أنَّ الأفعال ربّما تعدَّت بأكثر من حرف جرٍّ، فيُحمل الفعل على التعدي بأحدها على أنه أصل مع الفعل، ويحمل تعدّي الفعل نفسه مع بقية الحروف على تضمُّنه معنى فعل يتعدى بالحروف الأخر ى، أو يُحمل الأمر على نيابة حرف الجرّ عن الحرف الذي اشتهر تعدي الفعل به، وربّما يكون سببُ تغيُّرِ الحرفِ المُعدّى به عادةً إلى حرف آخر زيادةَ حرفٍ من حروف الزيادة (سألتمونيها) على الفعل، أو يكون الفعلُ متعدّيًا بنفسه بعد أنْ كان متعدّيًا بحرف جرّ على نحو ما نجده في الفعل (ذهب) و(أذهب) المزيد بالهمزة.

ومن خِلال استعراض أقوال النحاة في هذه المسألة نلحظ أنَّ الميل العام من حيثُ التنظير في صنعة الإعراب مُتَّجهٌ إلى القول بـ«تضمين الأفعال» بدل القول بـ«نيابة الحروف»، وعند متابعة النحاة في مناهجهم في تبويب موضوعات النحو ومسائله نجدهم يُفرِدُون أبوابًا خاصة لموضوع «نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض»، في حين لا يذكرون «التضمين النحوي» للأفعال إلا ذكرًا خاطفًا؛ لتوجيه آية أو بيت من الشعر، ولا يفردون لهذا الموضوع بابًا مستقلًا سوى ما كان نُحاة العصر الحديث الذين أفردوا كُتبًا ومباحث خاصة بـ«التضمين النحوي»، فابنُ جِنِّي عالمُ العربية وعبقريُّها المشهورُ بالتنظير لهذه المسائل وتَتَبُّعها وملاحظة المتناظرات والمتناقضات في اللغة تكلم على معنى «التضمين» ولم يُصرح به عند حديثه عن نيابة الحروف بعضها عن بعض تحت عنوان «باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض» (ابن جني 2/ 308)، ولم يُفرد للحديث عن «التضمين» بابًا مع تأييده وترجيحه لتضمين الأفعال على نيابة الحروف.

وما قِيل عن ابن جني قيل عن المبرد (ت: 285هـ) وابن السراج (ت: 316هـ) السابقَينِ لابن جني؛ إذ لم يَرِدْ ذِكْرٌ لمصطلح «التضمين النحوي» في كتابيهما «المقتضب» للمبرد، و«الأصول في النحو» لابن السراج.

ولا نرى ضرورةً تفرض علينا حمْل المسألة على أحد الأمرين دون غيرهما؛ إذ يمكننا أنْ نحمل الأمر على الكثرة والقلة في الاستعمال، ويُلمح في الاستعمالِ القليلِ المعنى الذي اُكتسب من الخروج عن الاستعمال الكثير، فالأفعال تتغير دلالاتها مع تغيُّر الحروف التي تُستعمل معها فتكوِّن مع الحرف المستعمل نصًّا في الدلالة على المعنى المفهوم من السياق، ولا داعي للقول: إن الأصل هو «التعدي» بحرف كذا وما سواه خروج عن الأصل، على ما اعتاد عليه النُّحاة من القول بقضية الأصل والفرع، ولو تأملنا تعاقُب حروف الجرّ على الفعل الواحد لوقفنا على معانٍ متعددة يحددها السياق، فكان لكل حرف مع الفعل المستعمل معه معنى يدل عليه، لا يؤديه غيره. وإذا أمكن إجراءُ اللَّفظ على مدلوله الوضعي فإنَّه يكون أولى على ما أثبته الرضي في كلامه الآنف الذكر (أبو حيان، البحر المحيط 6/ 119؛).

ويُؤيد ما ذهبنا إليه في ذلك أنَّ أصحابَ المعاجم كثيرًا ما يقولون: إنّ هذا الفعل يتعدى بحرف كذا وحرف كذا، ولا يقولون: إنّ أحدهما محمول على التضمين والآخر محمول على الأصل، ولا شكَّ أنَّ القرآن والحديث الشريف كانا أولى بالاستدلال على ذلك من غيرهما.

ولعلّ في ما ذهب إليه النحاة من تعريف الحرف بأنه: «كلمة دلَّت على معنى في غيرها»، دقةً كبيرة تتوافق مع واقع استعمال الحروف مع الأفعال (الفاكهي 440 هـ؛ ابْن قَيِّم الجَوْزِيَّةِ 1/ 30)؛ فقد ألمح النحاة في هذا التعريف إلى أنَّ القيمة الوظيفية للحرف في تركُّبه مع غيره من الأفعال والأسماء التي هي: «كلمات تدلُّ على معانٍ في أنفسها»، وقد سمَّاها المبرد (ت: 285هـ) حروف الإضافة؛ لأنها تُضيف معاني الأفعال إلى الأسماء (المبرد 4/ 136).

ولنا أن نسأل بعد هذا التعريف، فنقول: كيف ينوب حرف عن حرف وهو لا يحمل معناه في نفسه؟

ومن الأفعال التي وردت في القرآن الكريم متعدّية بحروف مختلفة الفعل (عَجِلَ) مجردًا ومزيدًا إذ ورد متعديًا:

1. بنفسه في قوله تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 150].
2. وبـ(إلى) في قوله تعالى: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ [طه: 84].
3. وبـ(على) في قوله: ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ﴾ [مريم: 84].
4. وبـ(الباء) في قوله: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ﴾ [طه: 114].
5. وبـ(اللام) في قوله: ﴿لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ﴾ [الكهف: 58].
6. وبـ(عن) في قوله: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: 83].
7. وبـ(في) في قوله: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: 203].
8. وبـ(من) في قوله: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: 50].

ونحن في كل هذه الآيات نستطيع أنْ نتلمس ونلمح معنًى جديدًا من خلال تنوُّع الحرف المُعدَّى به؛ إذ لكلِ استعمالِ خصوصيتُه في السياق التي لا يُغني عنها غيره.

وممّا هو معلوم أنَّ توثيق اللغة عند علماء العربية الأوائل كان عن طريق أخذ اللغة سماعًا عن العرب الأقحاح في البوادي؛ أي: أنَّ منهج توثيقهم لها واستنباطهم لقواعدها كان وصفيًّا، ولا أحدَ يستطيع أنْ يجزم أيَّ الاستعمالين كان هو الأصل والآخر هو الفرع؛ لذا نقول: لا ضير من اعتماد الطريقة نفسها التي بدؤوا بها، فتدلّ اللفظة على معنى كذا ومعنى كذا في الاستعمال العربي، وربَّما غلب أحد الاستعمالين على الآخر في زمن، ويغلب غيره في زمن آخر فتتعاقب «غلبة الاستعمال» على الأزمنة، ولا ضرورة تدعو للقول إنَّ هذه اللفظة متضمِّنة لمعنى لفظة أُخرى، أو إنَّ هذا الفعل متضمن لفعل كذا؛ لأنه يتعدى بحرف كذا، بل يُقال: ورد الفعل متعديًا بحرف كذا وبحرف كذا في الاستعمال العربي، وهذا كثير الاستعمال وهذا قليل، وقُضي الأمر.

ويبدو أنَّ فِكرة «التضمين» مأخوذة ومبنية على أصل القول بـ«المجاز» الذي هو استعمال اللفظة في غير ما وُضعت له أول مرة، ثم انتقلت دلالتها لتدل على معنىً جديدٍ بقرينة، وعلوم اللغة لم تُقدِّم ولن تقدِّم تأريخًا لكل كلمة من يوم وضعها الأول إلى وضعها الأخير الذي صارت إليه، وليس بين أيدينا سوى الاستعمال، وقد استُعمِل اللفظ في الحقيقة كما اسُتعمِل في المجاز، وتبقى مسألة «الوضع الأول» من افتراض علماء اللغة ولا سيما مَنْ اختار منهم مذهب الاعتزال وعلم الكلام والفلسفة.

وبِناءً على هذا، فإنه إنْ لم يكن هُناك من سبيلٍ إلى معرفة الوضع الأول للألفاظ والمعاني التي تضمنتها يوم وُضعت فلا سبيل إلى معرفة الحقائق، وإذا تعذرت معرفة الوضع الأول تعذرت معرفةُ جِهة النقل، ويترتب على ذلك انتفاء النقل، فلم يبقَ إلا الاستعمال، وهذا الاستعمال مُقيّدٌ بالقرائن، وهو يُحتم بارتباط أجزاء الكلام: التي هي الاسم والفعل والحرف مع بعضها، وبدون هذا الارتباط لا تؤدِّي هذه الألفاظ معانيها.

وعلى القول بأنَّ «التضمين» مجاز لا داعي لإفراده بالقول وتمييزه عن المجاز، وهو ما أكَّده مجمع اللغة العربية في القاهرة على غير قصد منه؛ إذ جعل شروط القول بـ«التضمين» شروط المجاز نفسها كما سيأتي في آخر هذا البحث.

8. التضمين النحوي والقياس

يَلجأ النُّحاة واللغويون عُمومًا إلى القول بـ«التضمين» في تطبيقاتهم النحوية ما بين مُكثرٍ ومُقل في الاعتماد عليه، وحينما نأتي إلى القول بقياسية «التضمين» نجد أنهم يختلفون في القول بقياسيته، فمنهم مَن ذهب إلى أنّه قياسيٌّ مُطْلقًا، ومنهم مَن قال بقياسيَّته وَفق شروط وضوابط، ومنهم مَن ذهب إلى أنّه غيرُ قياسيٍّ[7].

جاء في كتاب «إعراب القرآن» المنسوب لابن سيده (ت: 458هـ) قوله: «وأمَّا التضمين فلا يَنقَاسُ» (1/ 291)، وقال في موضعٍ آخر: «التضمين ليس بقياس ولا يُصار إليه إلا عند الضرورة» (4/ 22).

وعقَّب أبو حيّان على كلام الزمخشري الآنف الذكر[8]: «وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند البصريين وإنّما يُذهب إليه عند الضرورة، أمّا إذا أمكن إجراءُ اللَّفظ على مدلوله الوضعيّ فإنَّه يكون أولى» (أبو حيان، البحر المحيط 6/ 119).

وقال في موضعٍ آخر: «لكنَّ التضمين ليس بقياس، ولا يُصار إليه إلَّا عند الضرورة، ولا ضرورة هُنا تدعو إليه» (أبو حيان، البحر المحيط 4/ 129)، معقبًا بهذا على ما فهمه مِن ذهاب ابن عطية إلى تضمين كلمة (تدعون) في قوله تعالى: ﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾ [الأنعام: 41] معنى (يلجؤون).

وذهب السمين الحلبي إلى عدم قياسية التضمين؛ إذ قال: «التضمين لا ينقاس» (السمين الحلبي 1/ 321).

ومِن المحدثين ممَن ذهبوا إلى عدم القول بقياسية التضمين عبَّاس حسن ونقل كلام أبي حيان الآنف الذكر: «والتضمينُ سماعيٌّ لا قياسيٌّ وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراءُ اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى» (عبَّاس حسن 2/ 565).

وأما النُّحاة الذين قالوا بقياسية «التضمين» وصرَّحوا بذلك؛ فمنهم الشيخ خالد الأزهري (ت: 905هـ)، وهو مِن المتأخرين مقارنة بزمن استعمال المصطلح، وقد نسب القول بذلك إلى الأكثرية من النحاة دون أن يُسميهم؛ إذ قال: «واختُلف في التضمين أهو قياسيٌّ أم سماعيٌّ؟ والأكثرون على أنّه قياسيٌّ، وضابطُه أنْ يكون الأول والثاني يجتمعان في معنىً عام» (الأزهري 1/ 536)، ويبدو أنَّ الذي حمل الشيخ خالد على نِسبة القول بقياسية التضمين لأكثر النحاة هو لُجوء أكثرِ النُّحاة إلى التضمين في تطبيقاتهم النحوية، وإن لم يصرّحوا بالقول بقياسيته، فابنُ جِنِّي وهو مِن أكثر مَن وسّع دائرة «التضمين» لم أقف له على تصريح بالقول بقياسية التضمين، بل لم يُصرِّح بهذا المصطلح وإنما تكلَّم على معناه وكثرته حين قال: «ووجدتُ في اللغة مِن هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعلَّه لو جُمع

7 - يُنظر الخلاف في هذه المسألة: أبو حيان، ارتشاف الضرب 2/ 290؛ والبحر المحيط 4/ 129؛ السيوطي، البرهان 3/ 338؛ الأزهري 1/ 536؛ حسن 2/ 434–463؛ فاضل 1/ 108).

8 - يُنظر: كلامه في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الكهف: 28].

أكثرُه لا جميعُه لجاء كِتابًا ضخمًا» (ابن جني 2/ 308)، وما كان أحراه بذلك من غيره وهو مَن هو في تَتَبُّع أمثال هذه المسائل وتقنينها، بل إنه تكلَّم عن «التضمين» في مَعْرِض كلامه عن «نيابة الحروف بعضها عن بعض».

إنَّ مَيل جَمْع مِن علماء العربية المحققين المعتبرين إلى القول بعدم جواز القياس على «التضمين» يأتي من الشعور بالخطأ، كما عبّر عنه مصطفى جواد رحمه الله بأنه «حُجَّة المخطئِ الْمُقَوِّيَّة لا حُجَّة الْفصيح القَوِّيَّة»، وذلك يدعونا للقول بأنَّ تقعيدهم لقواعد العربية، ثم تعميم هذه القواعد قبل استقراء جميع تراكيب العربية، قد ألجأهم إلى القول بـ«التضمين»، وذلك حينما اعترضتهم نصوصٌ خالفت المشهور من المسموع عندهم؛ ولشعورهم بضعف هذا الوجه من التوجيه والتأويل – أعني القول بالتضمين – حاولوا أنْ يحتاطوا لذلك ويحصروا «التضمين» في حدود ضيقة، فقالوا: إنَّ التضمين سماعيٌّ ولا يُقاس عليه، مع أنهم حملوا عليه كثرةً كاثرة مِن النصوص الفصيحة.

وأما النحاة الذين ذهبوا للقول بقياسية «التضمين» فقولُهم هذا يتعارض مع تصريحهم بأنه وجه من وجوه التأويل الذي لا يُلجأ إليه إلّا عند الضرورة؛ إذ كيف يكون مَقِيسًا وهو ضرورة.

وقد جاء في قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة ما نصُّه: «التضمين أنْ يُؤدِّيَ فعلٌ أو ما في معناه في التعبير مُؤدَّى فعلٍ آخر أو ما في معناه، فيُعطى حكمُه في التعدية واللزوم، ويرى المجمع أنّه قياسيٌّ لا سماعيٌّ بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمَن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

وأوصى المجمع ألَّا يُلجأ إلى التضمين إلَّا لغرض بلاغيٍّ» (حسن 2/ 463).

وواضح أنَّ الشروط التي وردت في نص مجمع اللغة العربية هي شروط «المجاز»، وبهذا يدخل «التضمين» في ضمن «المجاز» وإنْ لم يُصرّح بذلك، وكثيرًا ما عبّر بعض النحاة عن «التضمين» بـ«المجاز» والعكس، عند تعاملُهم مع النصوص لما بينهما من تقارُب واشتراك، وإذا كان الأمر كذلك فلا داعي لأنْ يُفرد هذا المصطلح بهذه الخصوصية، مع أنَّ النَّص قد أشار إلى مسألة الاعتماد على الاستعمال العربي وذلك في عبارة «ملاءمة الذوق العربي»، وليس ذلك إلا الاستعمال الذي تعارفت عليه العرب وهذا ما ذهبنا إلى ضرورة الأخذ والاكتفاء به.

ويشترك «المجاز» مع «التضمين النحوي» أنه لا يُقاس عليه أيضًا؛ لأن الأصل[9] في الكلام والاستعمال هو الحقيقة وقد نُقل الإجماع على ذلك (القرافي 2/ 868–869)، والمجاز هو خِلافُ الأصل؛ أي خِلافُ الراجح قال الزركشي: «المجاز خِلاف الأصل: والأصل هُنا بمعنى الراجح؛ لأنه يحتاج للوضع الأول، وإلى العلاقة، وإلى النقل إلى المعنى الثاني، والحقيقة تحتاج إلى الوضع الأول فقط» (القرافي، 2/ 868، 869)، و(الزركشي 3/ 59)، و(السبكي 1/ 314)؛ لذا لا يُصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة، فإذا دار اللفظ بين احتمال المجاز واحتمال الحقيقة فاحتمال

9 - يُطلق لفظ (الأصل) ويراد منه أربعةُ معانٍ: أصل الشيء: ما منه الشيء لغة، وأصل الشيء: دليله، ومنه أصول الفقه؛ أي: أدلته، وأصل الشيء رجحانه، ومنه الأصل عدم المجاز، والأصل عدم الاشتراك، والأصل براءة الذمة، والأصل الرابع الصورة المقيس عليها في القياس. يُنظر: **نفائس الأصول في شرح المحصول** 2/ 933.

الحقيقة أرجح (السبكي 1/ 314).

وجمهور البلاغيين والأصوليين يكادون يجمعون على القول بعدم جواز القياس على المجاز، منهم الجاحظ (ت: 255هـ) (الجاحظ 1/ 139؛ الخفاجي 133؛ الزركشي 2/ 261؛ السيوطي: المزهر 1/ 291).

خاتمة

في خِتام هذا البحث نذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها، وهي:

أولًا: إنَّ دواعي القول بـ«التضمين النحوي» هي دواعٍ وأسباب صناعيَّة بالدرجة الأولى، وهي من إفرازات «صناعة الإعراب» التي اصطبغ بها النحاة بداية القرن الثالث الهجري وما بعده، التي بالغ النُّحاة في توسيع دائرة التأويل فيها؛ ممّا ترتّب على ذلك إخراج «التضمين النحوي» عن حَدّ الضرورة إلى اعتباره أصلًا يُلجا إليه متى ما أمكن.

ثانيًا: إن فكرة القول بـ«التضمين النحوي» تقوم أساسًا على قواعد «المجاز» من حيث القول بالاستعمال والوضع الأول للفظة ما، وهو أمر لا يستطيع أحدٌ الجزم به، فالوضع الأول مجهول، وليس لنا إلا ما استعمله الناس.

ثالثًا: إنّ القول بقياسية «التضمين النحوي» عند قِسم من النحاة لا يتناسب مع تصريحهم بأنه وجه من وُجُوه التأويل الذي لا يُلجأ إليه إلّا عند الضرورة.

رابعًا: قد يكون للَّفظ الواحد في العربية أكثر من معنًى، فإذا استُعمِل بالمعنى غير المشهور فلا يعني هذا دخوله في باب «التضمين النحوي»، وإنما الأولى في ذلك أن يُحمل الأمر على الكثرة والقلة، وعلى تعدد معاني اللفظ الواحد حسب السِّياق، ويكاد يكون هذا قانونًا لُغويًا تشترك فيه مجموعة ليست قليلة من اللغات الحية.

خامسًا: للسياق دورٌ واضح في صرف اللفظ عن ظاهره، وتحديد المعنى المراد من التركيب، فلا بدَّ أنْ يكون الكلام موافقًا لمقتضى الحال والمقام، وهذا مما يُؤيِّد رأيَّ مَنْ ذهب إلى أنه لا مجاز في اللغة، وأنَّ كلَّ لفظة هي حقيقة باعتبار السياق والقرينة.

سادسًا: لتحديد المعنى الدقيق للأفعال والحروف التي تتعدَّى بها لا بد مِن الرُّجوع إلى المعاجم، ولا سيّما المعاجم التي عُنيت بالمعاني مثل: «أساس البلاغة» للزمخشري، و«ديوان الأدب» للفارابي (ت: 350هـ).

سابعًا: إنَّ قول النُّحاة في تعريف الحرف إنه: «كلمة دلَّت على معنىً في غيرها» لا يتناسب مع القول بنيابة بعض حروف الجرّ عن بعض؛ إذ لا ينبغي لحرفٍ لا يحمل معنىً في نفسه أن ينوب عن حرف آخر يكون معناه في غيره أيضًا.

ثامنًا: كان للهجات العرب ولغاتِها أثرٌ في تداخُل المعاني التي أفضت إلى اتّساع دائرة «التضمين» عند النحاة.

تاسعًا: إنَّ ورود أيِّ وجه آخر من وجوه الإعراب مع التوجيه بـ«التضمين» لأيِّ نصٍ من النصوص الفصيحة مُبطلٌ للقول بـ«التضمين»؛ لأنه ضرورة لا يُلجأ إليها إلا عند الاضطرار كما يقول بذلك النحاة، ولا يكاد «التضمين النحوي» يأتي في كُتب الإعراب إلا مشفوعًا بأوُجُهٍ أُخرى من الإعراب تكون هي الأولى بالأخذ بها منه.

المراجع

أولًا: العربية

القرآن الكريم.

ابن العربي، القاضي أبو بكر الإشبيلي. **أحكام القرآن**. تحقيق محمد عبد القادر عطا، لبنان، ط3، 1424 هـ/ 2003م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 1، 1952م.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. **إعراب القرآن**. د.ت.

ابن عصفور، أبو الحسن الإشبيلي. **شرح جمل الزجاجي**. تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، 1985م.

ابن فارس، أحمد بن زكريا. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1، 1399هـ/ 1979م.

ابن قيّم الجَوْزِيَّةِ، أَبو عَبْدِ اللهِ محمد بنِ أبي بكر. **بدائع الفوائد**. بيروت، ط2، 1973.

ابن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت، ط3، 1414هـ..

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري. **شرح قطر الندى وبل الصدى**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.

ـــــ. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله. دمشق، 1985م.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، 1989م.

ـــــ. **البحر المحيط**. بيروت، ط2، 1990م.

الأزهري، خالد بن عبد الله. **شرح التصريح على التوضيح في النحو**. تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت ط1، 2000م.

الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. **شرح كافية ابن الحاجب**. إميل بديع يعقوب، بيروت ط1، 2000م.

البخاري، محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**. النسخة اليونينية، مطبعة باب الحلبي، مصر، 1377هـ.

البصري، أبو عبيدة معمر بن المثنى. **مجاز القرآن**. تحقيق محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1381هـ.

الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان. **الحيوان**. دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ.

جواد، مصطفى. **قل ولا تقل**. بغداد، ط: 1، 1988.

حسن، عباس. **النحو الوافي**. المعارف، ط15.

الحلبي، أحمد بن يوسف. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ط1، 1991م.

الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سنان الحلبي. **سر الفصاحة**. دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ 1982م.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى. **إعراب القرآن وبيانه**. سورية، ط4، 1415هـ.

الدينوري، ابن قتيبة. **تأويل مشكل القرآن**. تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014.

الرماني، علي بن عيسى. **النكت في إعجاز القرآن**. تحقيق محمد خلف الله أحمد وزغلول سلام، القاهرة.

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **البرهان في علوم القرآن**. بيروت، ط2، ب، ت.

الزمخشري، محمود بن عمر. **أساس البلاغة**. القاهرة، 1972هـ.

ـــــ. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. بيروت، 1407هـ.

السامرائي، إبراهيم. **النحو العربي نقد وبناء**. دار عمار، 1997م.

السامرائي، فاضل صالح. **معاني النحو**. الموصل، 1989م.

السبكي، علي بن عبد الكافي. **الإبهاج في شرح المنهاج**، «منهاج الوصول إلى علم الأصول». دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ / 1995م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1394هـ/ 1974 م.

ـــــ. **الأشباه والنظائر**. بيروت، 1403هـ.

ـــــ. **الاقتراح في علم أصول النحو**. نشره أحمد بن سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، بيروت، ط1، 1988م.

ـــــ. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تحقيق فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م.

ـــــ. **معترك الأقران في إعجاز القرآن**. بيروت، ط1، 1988م.

عبد الجليل، عمر صابر. **حروف الجر في العربية دراسة نحوية في ضوء علم اللغات السامية المقارن**. دار الثقافة العربية، ط1، 2000م.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق عبد العزيز باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الرياض، د.ت.

فاضل، محمد نديم. **التضمين النحوي في القرآن الكريم**. دار الزمان، ط1، 2005م.

الفاكهي، عبد الله بن أحمد المكي. **الحدود في علم النحو**. تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، المدينة المنورة،2001م.

الفراء، أبو زكريا. **معاني القرآن**. تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 1955م.

قاموس لاروس باللغة الفرنسية، .<https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/venir/81409>

القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. **نفائس الأصول في شرح المحصول**. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1416هـ/ 1995م.

قيقانو، أنطون. **المتقن: معجم تعدي الأفعال في اللغة العربية**. دار الراتب الجامعية، بيروت، ط2، 2005.

الكرماني محمد بن يوسف. **الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري**. بيروت، د.ت.

المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت.

ثانيًا: الأجنبية

References:

Al- Quraan.

Abbās ,Ḥasan .*an-Naḥw al-Wāfī*, (in Arabic), al-Ma'ārif, ed. 15.

Abd El-Jalil, Omar Sabir. *Al-Jar fī Al-'arabiyyah*, *a grammatical study in light of comparative Semitic linguistics,* (in Arabic), Arab Culture House, 1st ed., 2000 AD.

Al-'asqalānī, Ahmad Bin Ali Bin Ḥajar. *Fatḥ Al-Bārī*, (in Arabic), ed. Abdelazīz Bāz, Mohammad Fouad AbdelbBāqi, Riyadh, B, C.

Al'-Andalusī' ,Abū Ḥayyān' .*Irtišāf Al-Ḍarab min Lisān al'-Arab*, (in Arabic), ed. Muṣṭafá Ahmad Al-Nammās, Cairo, 1989 AD.

Al-'Andalusī, 'Abū Ḥayyān. *al-Baḥr al-Moḥīṭ*, (in Arabic), Beirut, 2nd ed., 1990 AD.

Al-'Anṣārī, Jamāl ad-Dīn 'ibn Hišām. *Mughnī al-Labīb 'an Kutub al-'A'ārīb*, (in Arabic), ed. Māzen Mubārak and Mohamaad Ali Hamdallah. Damascus, 1985 AD.

Al-'Anṣārī, Jamāl ad-Dīn 'ibn Hišām. *Šarḥ Qaṭr al-Nadā wa Bal al-ṢadṢā*, (in Arabic), ed. Mohammad Mohieddin Abd al-Ḥamīd, pubisher: Cairo, 11th ed., 1383 AH.

Al-Azharī ,Khalid Bin Abdullah .*Šarh al-Taṣrīh' alá al-Tawḍih fi al-Naḥw*, (in Arabic) ed. Mohammad Basil 'uyūn al-Sūd, Beirut, 1st ed., 2000 AD.

Al-Baṣrī, 'Abu 'Ubaydah Mu'ammar Bin al-Muthanna. *Majāz al-Qur'ān*, (in Arabic), ed. Mohammad Fu'ād Sizkīn, publisher: Al-Khanjī Library, Cairo, Edition: 1381 AH.

Al-Bukhārī ,Mohammad Bin Ismā'īl .*Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, (in Arabic), Greek version, Bab al-Ḥalabī Press, Egypt, 1377 AH.

Al-Dainuarī Ibn Qutaybah' .*I'rāb Muškil Al-Qur'ān*, (in Arabic), ed. Ibrahim Shams Ad-Din, Scientific Books House, Beirut, Lebanon.

Al-Fākihī ,Abdullah Bin Ahmad Al-Makkī .*Al-Ḥudūd fī' ilm An-Naḥw*, (in Arabic),Najat Hassan Abdallah Noulli, Al-Madīnah Al-Munawwarah, 2001 AD.

Al-Farrā', Abu Zakariyā. *Ma'ānī al-Qur'ān*, (in Arabic), ed: Ahmad Yūsuf An-Najjār ,Mohammad Ali Al-Najjār ,and AbdelfFattāh Ismā'īl Al-Šalabī ,Egyptian House of Author and Translation ,Egypt, 1st ed.

Al-Ḥalabī, Ahmad Bin Yūsuf. *Al-Durr Al-Maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb Al-Maknūn*, (in Arabic), ed. Ahmad Mohammad Al-Kharrāṭ, Damascus, 1st ed.,1991 AD.

Al-Išbīlī, Abu Al-Ḥasan Bin ‘Uṣfūr. *Šarḥ Jumal Al-Zajjājī*, (in Arabic) ed. Ṣāḥib Abu Janāh, Baghdad, 1980 AD.

Al-Istrābādhī ,Raḍī al-Dīn .*Šarḥ al-Raḍī li-Kāfīyat ibn al-Ḥājib*. (in Arabic) Emile Badī‘ Ya‘qūb, Beirut, 1st ed., 2000 AD.

Al-Jāḥiḍ, ‘Amr bin Baḥr abu ‘uthmān. *Al-Ḥaywan*, (in Arabic), Scientific Books House – Beirut, 2nd ed., 1424 AH..

Al-Jawziyah abu Abdullah Mohammad Bin Abi Bakr. *Badā’i‘ Al-Fawā’id*, (in Arabic), Beirut.

Al-Khafāji ,Abdullah bin Muhammad bin Sinān Al-Halabī .*Sir Al-Faṣāḥah*, (in Arabic), Dār Al-Kitāb Al-‘ālamiyyah, 1st ed., 1402 A.H., 1982 AD.

Al-Kurmanī ,Mohammad bin Yūsuf .*Al-kawākib Al-Darārī fī Šarḥ Ṣaḥīḥ Al-Bukhāri*, (in Arabic), Beirut, B, C.

Al-Mālikī ,Al-Qāḍī abu Bakr bin Al’-Arabī .*Aḥkām Al-Qur‘ān*, (in Arabic), ed. Mohammad Abdel Qāder ‘Aṭā, Lebanon, 3rd ed., 1424 A.H.-2003 AD.

Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. *al-Muqtaḍab*. (in Arabic), ed. Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaīmah, Lujnat Ihiyā’ al-Turāth, Wizārat al-Awqāf, Cairo, Egypt, 1994 AD.

Al-Qurafi, Shihab al-Dīn Ahmad bin Idrīs. *Nafā’is Al-’uṣūl fī Šarḥ Al-Maḥṣūl*, (in Arabic), Adel Ahmad Abd Al-Mawjūd, Ali Mohammad Mu‘awwaḍ, publisher: Nizār Mustafa Al-Baz Library, 1st ed., 1416 A.H-1995 AD.

Al-Rummānī, Ali Bin ‘Issá, *Al-Nukat fi ’I‘jāz Al-Qur’ān*, (in Arabic), ed. Muhammad Khalaf Allah Ahmad, and Muhammad Abd-al-Raḥman. Zaghloul Salam, Cairo.

Al-Sāmarrā‘ī ,Fāḍil Ṣāalih ,*Ma‘ānī Al-Naḥw*, (in Arabic), Mosul, 1989 AD.

Al-Sāmarrā’ī, Ibrahīm, *Al-Naḥw Al-‘Arabī Naqḍ wa Binā’*, (in Arabic), Dar Ammar, 1997 AD.

Al-Subki, Ali Bin Abd Al-Kāfī. *Al-‘Ibhāj fī Šarḥ Al-Minhāj*, (in Arabic), Dar Al-Kitab, Beirut, 1416h-1995 AD.

Al-Suyūṭī, Abd Al-Raḥmān Bin Abi Bakr. *Al-’Itqān fī ‘ulūm Al-Qur’ān*, (in Arabic).

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. *Al-’Iqtirāḥ*, (in Arabic), ed. Ahmad Bin Salim Al-Humsi and Muhammad Ahmad Qasim, 1988 AD.

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. *Al-Ašbāh wa-al-Naẓā’ir fī-al-Naḥw*, (in Arabic), Dār al-Kutub al-’Ilmīyah, Beirut.

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. *Al-Muzhir, Al-Azhar*, (in Arabic), ed. Fouad Ali Mansour, publisher: Dar Al-Kitāb Al-Alamiyyah - Beirut, 1st ed., 1418 A.H., 1998 AD.

Al-Zamaḥsharī, Mahmoud Bin Omar. *Al-Kashshāf ‘an Haqā’iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl wa-’Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūḥ al-Ta’wīl*. (in Arabic), ed. ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd and ‘Alī Muḥammad Mu’awwad. Volume 6. Al-Rīyāḍ: Maktabat al-’Abīkān, 1988.

Al-Zamaḥsharī, Mahmoud Bin Omar. *Asās Al-Balāghah*, (in Arabic), Cairo, 1972 AD.

Al-Zarkashi, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah. *Al-Burhān fī 'ulūm al-Qur'ān*, (in Arabic), Beirut, 2nd ed., B, C.

Antioan Giqano .*Mu'jam Al-Mutqin lil-Af'āl al-Muta'addiyah*, (in Arabic), Dar Al-Ratib Al-Jamiyah, Beirut, 2nd ed., 2005 AD.

Darwish Muhyi Al-Din bin Ahmad Mostafa. *I'rāb Al-Qur'ān wa Bayānuhu*, (in Arabic), Syria: HH: 4, 1415.

Fadhil ,Mohammed Nadim .*Al-Taḍmīn Al-naḥwī fī al-Qura'ān*, (in Arabic), Dar Al-Zamān, 1st ed.,2005 AD.

Ibn Fāris, Ahmad bin Zakariyā. *Mu'jam Maqaiyīs Al-Lugha*, (in Arabic) ed. Abdel Salam Mohammed Haroun, Dar Al-Fikr, T: 1, 1399 A.H. - 1979 AD.

Ibn Jenni abu Al-Fatḥ Othman .*Al-Ḥaṣa'iṣ*. (in Arabic) ed. Muhammad Ali Al-Najjar, Baghdad, 1st ed., N.D.

Ibn Manḍūr ,Mohammad bin Makram .*Lisān Al'-Arab*, (in Arabic) Beirut, 3rd ed., 1414 Ah.

Ibn Sīdah ,Ali bin Ismail' .*I'rāb al-Qur'ān*, (in Arabic) Al-Shaamilah.

Jawad, Mustafa. *Qul wa lā Taqul*, (in Arabic), Baghdad; N D.